الثورة
www.althawranews.net
الأحد 27 جمادى الثانية 1435هـ 27 ابريل 2014م العدد 18056
Sunday : 27 Jumada Althanee 1435 - 27 April 2014 - Issue No. 18056

لجنة الانتخابات تختبره ميدانياً الشهر المقبل

السجل الالكتروني.. قاعدة بيانات استراتيجية

تقرير/ زكريا حسان

ونحن على اعتاب مرحلة جديدة من عمر الوطن ووضع اللبنات الاولى لبناء اليمن الجديد والدولة المدنية التي تتساوى فيها الفرص وتؤمن بالنهج الديمقراطي والانتقال السلس والسلمي للسلطة لمن يختاره الشعب امينا عليه وفقا للوسائل المدنية ويتم تسليم مقاليد وكرسي الحكم بطرق حضارية يرتضيها الجميع بعيدا عن الاستئثار والامتلاك ، وتعد اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بوابة العبور الى مستقبل البلد والحاكم بين المتنافسين وميزان العدالة الذي ينصاع الجميع لأحكامه ويرتضون قضاءه ومن خلالها تنتقل السلطة ويتم تبادل الادوار ، ويزاد اهمية دور اللجنة العليا للانتخابات ويعول عليها القيام بدور محوري وحساس لأهمية المرحلة التاريخية التي لم تعد فيها النتائج محسومة ولا كل الطرق تؤدي الى فوز طرف دون غيره.

تجهيزات فنية

وايمانا بدورها والمسؤولية الملقاة على عاتقها تعكف اللجنة العليا للانتخابات حاليا على انجاز مشروع السجل الالكتروني الذي قطعت فيه شوطا كبيرا ومراحل متقدمة وصولا الى التجربة الميدانية للتسجيل الالكتروني التي من المقرر اجراؤها شهر مايو القادم في احدى الدوائر الانتخابية بأمانة العاصمة ، وتعزيزا لمبدأ الشفافية والتشاور فقد عقدت اللجنة العليا للانتخابات لقاءات موسعة مع القيادات الحزبية وممثلي منظمات المجتمع المدني وقيادات وسائل الاعلام علاوة على اللقاءات والتشبيك مع منظمات دولية عاملة في مجال الانتخابات لاطلاعهم على مستجدات التحضيرات للانتخابات القادمة والخطوات المنجزة بمشروع السجل الالكتروني والاستماع الى ملاحظاتهم ووجهات نظرهم حولها.. يقول القاضي عبدالمنعم الارياني رئيس قطاع الاعلام والتوعية باللجنة العليا للانتخابات: بدأ العمل بمشروع السجل الالكتروني مطلع العام 2013م بإعداد وثيقة السجل الانتخابي التي شارك في اعدادها ممثلون عن الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالاضافة الى كوادر اللجنة وشملت الوثيقة كافة تفاصيل المشروع من حيث عدد الاجهزة والمواصفات الفنية وعملية نقل وتبادل المعلومات ثم البحث عن مصادر تمويل للمشروع وإنزال المناقصات الخاصة بالتجهيزات الفنية والمعدات المطلوبة لمشروع السجل الانتخابي الذي تزيد تكلفته عن 13 مليون دولار وتقدمت 13 شركة عالمية تأهلت 3 شركات منها وبعد فحص النظام من قبل اكاديميين وفنيين متخصصين واجراء اختبار للنظام في مدرستي بغداد ورابعة العدوية وطرح وتحليل البيانات تم اختيار الشركة الفرنسية حيث جهز البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الوحدات الفنية التي تحوي معدات القيد والتسجيل الالكتروني وعددها 4860 وحدة واستكملت مؤسسة الآيفس التجهيزات الفنية لمركز المعلومات التابع لمشروع السجل.

اللجان الفنية

اختيار اللجان الفنية التي ستتولى عملية القيد والتسجيل الالكتروني وضعت لها اللجنة العليا للانتحابات آلية محددة ودقيقة بهدف اختيار الكوادر ذات الكفاءة والتخصص بعيدا عن المحسوبية والمجاملات بما يمكنها من أداء عملها بحيادية تامة لا تنطلق من اجندة حزبية أو ولاءات لأي جهة ، وبدأت الآلية بنشر إعلان للراغبين بالالتحاق بالعمل والشروط والمواصفات المطلوبة ووصل اجمالي عدد المتقدمين عبر الموقع الالكتروني للجنة وفروع الأمانة العامة للجنة في محافظات الجمهورية إلى مايزيد عن مائة وخمسين الف شخص واعلنت الجنة انها استكملت كافة الاجراءات المتعلقة باختبار المتقدمين لاختيار ما يقارب 45 الف شخص وتجري حاليا مرحلة المقابلة الشخصية والاختبارات للمتقدمين للعمل في اللجان.

وفيما يخص عملية التصحيح ومعالجة الاختلالات في أداء الفروع وهيكلها الوظيفي فقد اكد القاضي الارياني ان اللجنة العليا للانتخابات نفذت منظومة من الاصلاحات التي خلال الفترة الماضية نتجت عنها تغييرات لمدراء عموم فروع الأمانة العامة للجنة في 17 محافظة من خلال وضع آلية لاختيار المدراء الجدد تخضع لمعايير شروط الوظيفة والكفاءة كما شكلت لجان تفتيش ميدانية لحصر وتحديد المخالفات في الفروع واتخذت على ضوئها العديد من القرارات والمعالجات لأوجه القصور والاختلالات.

اربع مراحل للتسجيل

الاخ وليد الحمادي من قطاع الاعلام والتوعية باللجنة يؤكد انه تم استكمال كافة تجهيزات مركز المعلومات الخاص بالسجل الانتخابي الالكتروني بالمعدات الحديثة والاجهزة اللازمة من قبل الآيفس لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة باستخدام البصمة العشرية عبر المقاسات الحيوية والصورة وستكون قاعدة البيانات مقدمة للسجل المدني .. موضحا ان العمل بالمركز سيدشن بداية مرحلة القيد والتسجيل بعد ان تم في وقت سابق اختيار 5 مهندسين يمنيين للعمل في المركز من ضمن اكثر من ألفي مهندس تقدموا لشغل الوظائف بالمركز وفق شروط ومعايير فنية بالإضافة الى اجتيازهم للاختبارات التي أجرتها اللجنة وخبراء من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة الآيفس.

القاضي عبدالمنعم الارياني اكد ان عملية القيد والتسجيل الفعلية ستتم عبر اربع مراحل نظرا لعدم توفر وحدات القيد والتسجيل الكافية وكل مرحلة ستشمل اربع الى خمس محافظات وستستغرق 20 يوما بينما ستستغرق كل عملية اخلاء ونقلا للمعدات من محافظة الى اخرى واعادة التركيب والتشغيل 7 ايام .. مشيرا إلى ان عدم توفر التمويل اللازم قلص عدد الوحدات المتوفرة الى 4860 وحدة بينما العدد المطلوب 12000 وحدة لتغطية كل المحافظات .. مشيراً الى أن اللجنة بصدد إجراء التجربة الميدانية للتسجيل الالكتروني شهر مايو القادم في الدائرة العاشرة بمديرية الوحدة بأمانة العاصمة وذلك لتأكيد اختبار النظام وتلافي أي اخطاء قد تحدث ومعالجتها.

رقم وطني موحد

رئيس الجمهورية خلال زيارته مؤخرا للجنة العليا للانتخابات وجه بتشكيل اللجان الاشرافية والاساسية من القضاة وذلك بالتعاون والتنسيق بين اللجنة العليا للانتخابات ومجلس القضاء الاعلى ،وفي هذا الجانب اوضح القاضي الارياني ان اختيار القضاة سيتم عبر اربع مراحل تماشيا مع مرحلة القيد والتسجيل ومن خلال المشاورات والتواصل مع مجلس القضاء الاعلى .. منوها بأنه سيتم اختيار ما يزيد عن 60 قاضيا للجان الاشرافية وحوالي 903 قضاة في اللجان الاساسية.

السجل الانتخابي الالكتروني يمثل اهمية وطنية واستراتيجية حيث لن تقف فوائده ووظيفته عند اجراء الانتخابات فقط بل سيمثل قاعدة بيانات دقيقة وشاملة ستتم الاستفادة منها والاستعانة بها في نظام الاحوال المدنية والعديد من الجهات الحكومية وبحسب توجيهات رئيس الجمهورية فإنه يجب اعتماد الرقم الوطني الناتج عن السجل الانتخابي الجديد كأساس للرقم الوطني الذي سيتم إنجازه من قبل مصلحة الأحوال المدنية والموحد لدى كافة الجهات ذات العلاقة .

حيث يرى رئيس قطاع الاعلام باللجنة العليا للانتخابات ان قاعدة بيانات السجل الالكتروني ستستفيد منها الدولة ومؤسساتها في مجالات عديدة وبالامكان رسم واعداد الخطط والمشاريع التنموية وفقا لمؤشراتها من خلال تعميم قاعدة البيانات وفقا للرقم الوطني على جميع الجهات والوزارات والهيئات بحيث لا يمكن تكرار الرقم على مستوى اليمن .

ودعا القاضي الارياني كافة الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الى التفاعل والمشاركة في انجاح السجل الالكتروني باعتباره مشروعاً وطنياً كبيراً يستحق مساهمة الجميع في انجاحه كما طالب وسائل الاعلام القيام بدورها في التوعية المجتمعية ومواكبة الخطوات التي تقوم بها اللجنة العليا للانتخابات بهدف إنجاح التجربة الوطنية والاستحقاق الديمقراطي القادم.

المستهلكون ليسوا أبرياء تماماً

عوامل شائكة ومعقدة وراء أزمة المشتقات النفطية المتواصلة

شركة النفط اليمنية تشكو قلة المخصصات وكثرة المديونيات المستحقة لها على الجهات الرسمية

تقرير/ حمدي دوبلة/ إبراهيم الاشموري

كثر اللغط وتعددت المخاوف وتنوعت التكهنات والشائعات حول الأزمة الحادة التي تعانيها الأسواق المحلية على مستوى المشتقات النفطية، فهذه المواد الحيوية لاتكاد تظهر أمام طالبيها حتى تختفي مجدداً لتستمر مشاهد الطوابير الطويلة أمام محطات البترول في المدن والأرياف لتفتح أبوابا واسعة للمخاوف الشعبية من احتمال القادم الأسوأ في ظل اتساع دائرة الشكوك حول افتعال متعمد من قبل الجهات الرسمية لهذه الأزمات تمهيداً لإعلان ما يُعرف بالجرعة السعرية الجديدة.

ويقلل مسؤولون حكوميون من أهمية ما يقال عن مسببات وتداعيات أزمة المشتقات النفطية التي يرجعونها إلى الهلع غير المبرر لجمهور المستهلكين وضلوع عناصر تسعى لزيادة أرباحها المالية من خلال السوق السوداء التي تلقى رواجا كبيرا في مثل هذه الظروف حيث تتاح أمامهم فرص عديدة للكسب والاسترزاق على حساب المواطن البسيط.

وفي حين نفت الحكومة الشائعات عن عزمها الوشيك لتنفيذ جرعة جديدة يؤكد مختصون في شركة النفط اليمنية -وهي الهيئة المعنية بتوفير المواد النفطية للسوق المحلية- بأن الأزمة قائمة وأن أسبابها كثيرة ومتعددة وأن العوامل التي تقف وراءها معقدة ومنها ماهو حكومي ومنها كذلك ما يتصل بالممارسات والتجاوزات التي يقدم عليها الكثير من المواطنين.

أسباب مباشرة

أزمة شحة المواد النفطية في السوق المحلية ناجمة كما يوضح مسؤولو شركة النفط اليمنية عن عدة عوامل متشابكة ومرتبطة ببعضها البعض.

وتقول مدير عام دائرة الشؤون التجارية بشركة النفط اليمنية هبة محمد صالح الطيري أن السبب الأول والأهم في هذه الأزمة والذي لا يعلمه المواطنون ولا حتى وسائل الإعلام يتمثل في عدم توفر السيولة المالية من الحكومة ممثلة في وزارة المالية.

وتضيف: تقوم الشركة بشراء المواد والمحروقات البترولية بالأسعار العالمية قبل أن تقوم ببيعها للمواطنين بالأسعار المدعومة من الدولة وعندما لا يصل ذلك الدعم المخصص بشكل منتظم تجد الشركة نفسها عاجزة عن شراء هذه المواد بالكميات المطلوبة، نظرا لفوارق الأسعار الكبيرة في قيمة الشراء والبيع.

وتوضح مسؤولة الشؤون التجارية بشركة النفط اليمنية أن الشركة لم تستلم أيا من الدعم المخصص من المالية منذ مطلع هذا العام مما اضطرها إلى شراء مواد نفطية بنسبة تتراوح ما بين 40 %45- من الكميات المطلوب شراؤها لتأمين السوق.

مديونيات ضخمة

المديونيات الضخمة المستحقة لشركة النفط اليمنية لدى العديد من الجهات الحكومية التي لا تؤدي ما عليها من مبالغ تعد سببا مباشرا أيضا في الإرباك الذي يعانيه السوق المحلي على صعيد المشتقات النفطية.

وتضرب هبة الطيري مدير عام الدائرة التجارية مثالاً بوزارة الدفاع والتي بلغت مديونيتها خلال الربع الرابع من العام الماضي والربع الأول من هذا العام فقط حوالي 7 مليارات ريال، وهذا الأمر ينطبق كذلك على وزارة الكهرباء والطاقة حيث تصل مديونية الشركة على المؤسسة العامة للكهرباء والمتراكمة لسنوات إلى نحو 100 مليار ريال وهو ما يؤدي إلى النقص في إمداد محطات الكهرباء بالوقود الثقيل وبالتالي تردي الخدمة الكهربائية.

وإضافة إلى هذه الإشكاليات القائمة تبقى مسألة جوهرية وهامة -بحسب هبة الطيري- والتي تتمثل في ثبات المخصصات من هذه المواد منذ سنوات طويلة على الرغم من زيادة الطلب والاستهلاك.

وتضيف: نعمل حاليا بالحد الأدنى للاستهلاك مع زيادة التوسع العمراني والسكاني وأعداد المركبات في البلد، مشيرة إلى أن الشركة تعمل منذ العام 2006م وتطالب بإلحاح بإيجاد حلول عملية وجذرية لزيادة المخصصات بحيث تواكب حركة التطور الشامل.

المستهلكون ليسوا أبرياء

إلى جانب هذه الإشكاليات القائمة والتي يتوقف أمرها عند الجانب الرسمي فإن جمهور المستهلكين ليسوا أبرياء تماماً من خلق أزمات المشتقات النفطية.. وتقول هبة الطيري أن المستهلك يتحمل جزءاً كبيراً في هذه الأزمة إذ يسعى الكثيرون إلى مقابلة الجهود الحثيثة المبذولة لتوفير المواد النفطية بإطلاق الشائعات والمزاعم حول عزم الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية مما يؤدي إلى زيادة المخاوف بين أوساط المواطنين الذين يتأثرون بهذه الأقاويل ويسعى الكثير منهم إلى الحصول على أكبر قدر من هذه المواد، وبذلك تظهر الطوابير الطويلة وحالة الهلع العام في طلب المشتقات ومنهم من يستغل الموضوع للمتاجرة بها في السوق السوداء، الأمر الذي يزيد من وطأة الأزمة ويعمل على تغذيتها وبقائها طويلاً.

ضبط المخالفات

هذه المخالفات والتجاوزات التي يقدم عليها البعض من التجار وضعاف النفوس من شأنها أن تغذي الأزمة القائمة.. الأمر الذي يحتم على أجهزة الأمن وضع حد لها.

توضح مدير عام الدائرة التجارية بشركة النفط اليمنية أن التوجيهات الأخيرة الصادرة من قبل الرئيس عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية لوزارة الداخلية بضبط المخالفين والخارجين على النظام والقانون من قُطاع طرق وتجار سيكون له الأثر الإيجابي الكبير في ضبط المخالفات وتقليصها إلى أدنى الحدود.

وتؤكد هبة الطيري على ضرورة تكاتف الجهود لمواجهة هذه الاختلالات وإيجاد حلول جذرية وعملية للأزمة والحيلولة دون تفاقمها، وذلك لن يكون إلا من خلال العمل المتكامل بين أعضاء المنظومة الحكومية والسعي لزيادة المخصصات.

أمانة العاصمة

وتظل أمانة العاصمة بكثافتها السكانية والتنامي المتسع لنطاقها الجغرافي من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بأزمة المشتقات النفطية.

ويقول المهندس علي محمد الطائفي مدير عام شركة النفط اليمنية بالعاصمة صنعاء أن هناك أكثر من 145 ألف مركبة جديدة في الأمانة ونحو 50 ألف مولد كهرباء وغير ذلك من المنشآت والمشاريع التي تتطلب كميات كبيرة من المشتقات النفطية ومع ذلك يظل المخصص المعتمد لها على حاله منذ سنوات طويلة دون مراعاة لهذا التنامي المتزايد وزيادة الطلب على هذه المواد الحيوية.

ويضيف الطائفي أن الأمر لا يتوقف عند هذه المسائل فهناك التقطعات والاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط والتي تساهم في زيادة الاختناقات في سوق المشتقات النفطية وتحمل الشركة خسائر كبيرة.. مؤكداً على ضرورة مساهمة وسائل الإعلام في كشف هذه الحقائق وإبرازها أمام الرأي العام.

ويؤكد الطائفي أن هناك إجراءات ضد المخالفين على نطاق الأمانة حيث تم مؤخراً ضبط 21 قاطرة محملة بالمشتقات النفطية وهي في طريقها إلى السوق السوداء، كما تم اتخاذ إجراءات صارمة ضد عدد من المتورطين في جرائم تتعلق بتهريب واحتكار المواد النفطية.

تدريب 85 مشاركا بسقطرى حول الادارة السياحية

سلام: خطة مستقبلية لتطوير العمل السياحي بالأرخبيل والنهوض بالبنية التحتية

سقطرى/ سبأ

دشن وزير السياحة الدكتور قاسم سلام ومعه محافظ سقطرى سعيد باحقيبه أمس بسقطرى أعمال دورة تدريبية خاصة بتحسين جودة الخدمات السياحية والإرشاد السياحي والبيئي ينظمها على مدى 4 ايام البرنامج التدريبي الميداني السياحي .

وتهدف الدورة الى اكساب 85 من موظفي مكتب السياحة والسلطة المحلية واصحاب المنشآت السياحية والمرشدين السياحيين والحرفيين والحرفيات والمنظمات والجمعيات ذات العلاقة بالسياحة والبيئة عددا من المهارات في الادارة السياحية والتوعية بالسبل المعرفية العلمية للحفاظ على استدامة موارد السياحة البيئية وتطوير العمل السياحي في الارخبيل .

وفي الافتتاح اشار وزير السياحة الدكتور قاسم سلام الى ان الزيارة للأرخبيل تأتي من اجل عمل خطة مستقبلية لتطوير العمل السياحي فيها والنهوض بالبنية التحتية للأفضل وبما يمكنها من استقبال اكبر عدد من الوفود السياحية القادمة إليها .

وأكد الوزير سلام حرص القيادة السياسية على تطوير السياحة بالمحافظة وتأهيل الكوادر السياحية في الجانب الارشادي .

من جانبه نوه محافظ سقطرى باحقيبية بأهمية تأهيل الكوادر السياحية والمرشدين في مختلف المجالات .مشيراً الى ما يتمتع به الارخبيل من مواقع سياحية خلابة تشكل مصدر جذب للسياح .

الى ذلك اكد رئيس الاتحاد اليمني للسياحة حسين الصباحي دعم الاتحاد للمحافظة وبما يسهم في تطويرها ويؤهلها لتصبح عاصمة السياحة اليمنية .

مضيفاً: إن الاستثمار السياحي في الارخبيل سيحظى باهتمام اكبر خلال الفترة القادمة من قبل المستثمرين.

من جهة اخرى افتتح الوزير سلام ومعه المحافظ باحقيبه أمس معرض الحرف التقليدية في الارخبيل .

وطاف الوزير ومعه المحافظ في اقسام المعرض مستمعاً الى شرح من القائمين عليه حول مكونات المعرض وما يحمله من معان عن الحرف القديمة والصناعات المختلفة التي ينفرد بها ابناء سقطرى .

وأبدى الوزير سلام اعجابه بالمعرض ,,لافتاً الى ضرورة الاهتمام والرعاية المستمرة للحرف التقليدية والموروث الحرفي لأبناء سقطرى .

من جانبهم ثمن الحرفيون اهتمام وزير السياحة بتطوير الحرف التقليدية وبما يسهم في تسويقها لما تحمله من معانٍ تراثية وشعبية خالصة .

حضر التدشين والافتتاح وكيل وزارة السياحة مطهر تقي ووكيل محافظة سقطرى فهد كفاين ومديرة مجلس الترويج السياحي فاطمة الحريبي وعدد من مدراء العموم في وزارة السياحة ومحافظة سقطرى.

في الاستبيان السادس لاذاعة هولندا العالمية

غالبية اليمنيين اختاروا تخصصهم الدراسي بقرارهم.. و16 % برغبة الأسرة وتأثير الأصدقاء

أعلن 68 % من المشاركين في استبيان لإذاعة هولندا العالمية حول كيفية اختيار التخصص الدراسي في اليمن أنهم أصحاب القرار في اختيار التخصص في الجامعات والمعاهد العليا بناء على رغبتهم الشخصية. وأكد نصف المشاركين أنهم اختاروا تخصصهم الجامعي لرغبتهم فيه (56 % رجال و 47 % نساء) فيما اختار 33 % التخصص بناء على فرصة الحصول على عمل بعد إكمال الدراسة، وفي المقابل أوضح 15 % من المشاركين أن الدرجات التي تحصلوا عليها كانت هي العامل الرئيسي في تحديد التخصص الذي التحقوا به، وظهر أن 16 % من المشاركين اختاروا دراستهم تأثراً برأي الأسرة والأصدقاء (9 % الأسرة، و7 % الأصدقاء)

وشارك في استبيان ساحة شباب اليمن التابعة لإذاعة هولندا العالمية 1377 شخصاً، منهم 79 % ذكوراً، و 21% إناثا. وتراوحت أعمار المشاركين بين 11- 80 عاما بمتوسط عمر يبلغ 25 عاما. وبلغت نسبة المشاركين من مدينة عدن 32% ، ومن صنعاء 30% ، فيما شارك 14% من مدينة تعز، وتوزع الآخرون على بقية المحافظات.

وتميل النساء لاختيار نوع الدراسة بسبب حبهن للتخصص بنسبة أكبر، مقارنة بالرجال (56% للنساء مقابل 47% للرجال). ويولي الرجال أهمية أكبر لتوفر فرص العمل في مجال الدراسة بنسبة 34% مقابل 26% من النساء.

الدافع وراء الدراسة

ورداً على سؤال عن السبب الرئيسي لاختيار مجال الدراسة، أجاب نصف المشاركين تقريبا (47%) بأن حب التخصص هو الذي دفعهم لاختياره. تلت ذلك نسبة 33% قالت إنها اختارت التخصص بسبب فرص التوظيف المتوفرة بعد التخرج، ونالت المكانة الاجتماعية للتخصص نسبة 11% والدخل المتوقع نسبة 7%.

وفي هذا الجانب اختلفت إجابات المستجوبين من محافظة لأخرى. فسكان الحديدة أجابوا وبنسبة أكبر (85%) بأنهم اختاروا الدراسة التي يرغبون فيها. بينما تقلصت هذه النسبة في مدينة تعز إلى 64%. كما أن سكان تعز بينوا بنسبة أكبر أن الدرجات التي حصلوا عليها هي السبب في اختيار الدراسة (26%). أما في عدن فإن نسبة 7% فقط هي التي اختارت تخصصها وفق الدرجات التي حصلوا عليها.

توقعات الدراسة

وسأل الاستبيان المشاركين عما إذا كانت مجالات الدراسة التي اختاروها مطابقة لتصوراتهم المسبقة عنها؟ فأوضح 19% منهم أن الدراسة كانت متوافقة مع تطلعاتهم، لكن نسبة 12% عبروا عن إحباطهم ورأوا أن الدراسة لم تكن في قدر طموحاتهم، وبين الفريقين اتخذ الأغلبية موقفا وسطا واعتبروا بنسبة 53% أن دراستهم كانت متوافقة إلى حد ما مع توقعاتهم. فيما أجابت نسبة 16% بأن الدراسة قد وافت التوقعات بشكل أقل. ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من المشاركين، وبنسبة بلغت 67%، أفادوا بأنهم سيغيرون من نوع دراستهم إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك. ومن بين الجميع كان سكان عدن وبنسبة 18% من المشاركين منهم أقل رضا عن دراستهم مقارنة بنسبة 13-7% للأقاليم الأخرى.

فرص التدريب العملي

وبدا من الواضح أن طلاب الجامعات والمعاهد العليا اليمنيين يعانون من قلة فرص التدريب العملي أثناء الدراسة. إذ أجاب 26% من المستجوبين بأنه لا توجد فرص للتدريب أثناء الدراسة. وأفادت نسبة أكبر بلغت 47% بأن فرص التدريب موجودة ولكنها محدودة. وبدا من الواضح أن هناك فروقات في الإجابة على السؤال المتعلق بهذه المسألة بين الفئات العمرية ، فكلما كبرت السن كلما زادت نسبة الإجابة بعدم توفر فرص التدريب أثناء الدراسة.